سنحرص دوما على تطوير العلاقات الثنائية مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

المشاركون في فعاليات ملتقى دعم السياحة المنعقد يوم أمس :

وزارة السياحة مطالبة بتأسيس صناعة سياحية تخدم التنمية

المطلوب من المحليات أن يكونوا شركاء حقيقيين في تطوير السياحة

جانب من الحضور

وزير السياحة خلال الملتقى

جانب من حضور فعاليات ماتقى دعم السياحة

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء بدأت أمس بصنعاء فعاليات الملتقى التشاوري السنوي لقيادات العمل السياحي ٢٠٠٧ م الذي نظمته وزارة السياحة للفترة (٥-٦ ديسمبر الجاري) تحت شعار (نحو تعزيز دور السلطة المحلية في تطوير السياحة).

ويهدف الملتقى الذي يشارك فيه أكثر من (١٣٠) مشاركاً من قيادات العمل السياحي في الحكومة والقطاع الخاص من عموم محافظات الجمهورية إلى بحث مستجدات الوضع السياحي وسبل تفعيله، وبحث اتجاهات تعزيز السلطة المحلية في تطوير السياحة.

صحيفة "١٤ أكتوبر" التقت في اليوم الأول للملتقى التشاوري عدداً من قيادات العمل السياحي في بلادنا واستمعت إلى آرائهم التقييمية عن الوضع السياحي في اليمن وسبل تفعيله ودور السلطة المحلية في تطوير السياحة وموضوعات النقاش في الملتقى وخرجت بالحصيلة التالية :-

صنعاء/ متابعة / بشير الحزمي – تصوير/توفيق العبسي

فاطمة الحريبي

عبد الجبار عبد الله سعيد

صادق محسن صلاح

محمد محمد مطهر

أمين أحمد

الاستاذ / محمد محمد مطهر الوكيل المساعد بوزارة السياحة تحدث قائلا" نحن في هذا الملتقى التشاوري السنوي الذي تعقده وزارة السياحة وهو يأتي كملتقى ثاني منذ تكوين الوزارة، طبعا كما تعرفون القطاع السياحي هو أحد القطاعات الاقتصادية في البلاد وأصبح ضمن التكوين منذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م. ومؤشراتٍ النمو ضمن الخطة تتطلب منه رفع نسبة نمو ١٢٪ سنوياً، يعتبر قطاعا حساسا وهو من القطاعات الذي يمكن أن تستوعب كثافة في العمالة، لكن مطلوب توسيع قاعدة التدريب سواء عبر الرؤية الخاصة أو الإطار الخاص وهذا ما تعمل عليه الدولة أو عبر زيادة التكوينات على مستوى التعليم المتوسط أو التعليم العالي ومساهمة القطاع تتوجه إلى أن تكون في المستوى المأمول الذي يخدم عملية التنمية المستدامة باعتبار أن المنتج السياحي وأنماطه سواء في مكنونها الخام أو في مكنونها المتحول إلى برامج سياحية متنوعة موجودة في المناطق اليمنية المختلفة لاسيما في المناطق البعيدة والمناطق النائية في المحافظات الواعدة كمحافظة المهرة، ومحافظة الضالع ومحافظات ريمه، صعدة، حجة والمحويت وفي الجزر اليمنية كجزيرة سقطرى، وبالتالي أي تحريك للنشاط الاقتصادي والإمكانيات المرتبطة بتنويع أنماط المنتج السياحي سيكون هناك تنمية مستدامة تخدم أيضا التنمية الوطنية والأمن الاستراتيجي للبلاد، وكما تعرفون أن صناعة السياحة هي واحدة من صناعات الخدمات في العالم وهي أبرز الصناعات التي تنمو بنسبة كبيرة على مستوى الدول المتقدمة بما فيها الدول الصناعية وعلى مستوى الدول المتوسطة بما فيها دول شرق آسيا مثل تايلاند وماليزيا واندونيسيا وفيتنام، وكما تعرفون أيضاً تجربة (دبي) في الإمارات العربية المتحدة تقوم على صناعة الخدمات وإحدى المرتكزات هي صناعة السياحة وبالتالي فإن بلادنا تتعدد فيها أنماط المنتج السياحي الكامل والخام ولكن تحتاج إلى استقطاب استثمارات وإلى تدريب بشري، وفي الوقت نفسه ستؤدي مثل هذه الملتقيات ووزارة السياحة الدور المناط بها في تأسيس لقاعدة لصناعة خدمات سياحية واعدة تخدم التنمية وتخدم الإنسان اليمني في المدى المستقبلي.

وعن دور السلطة المحلية في تطوير السياحة قال: "بإنشاء السلطة المحلية ستولي التنفيذ والسلطة المركزية هي التي ستخطط في إطار خطوط عريضة، وكما تعلمون إن الدولة برنامجها للإصلاح المالي والاقتصادي والإداري، وأيضا التوجيهات والرؤى للقيادة السياسية والبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية ،وأيضا التوجه الدولي الآن على أن تكون السلطة المحلية هي التي تمسك بمفاصل اتخاذ القرار وفق إطار رؤى وخطوط عريضة توجدها السلطة المركزية وبتكامل القطاعات لتكوينات المحلية للحكم المحلي في البلاد.

وبالتالي نحن ننظر إلى هذا اللقاء وعنوانه واضح انه مزيد من إشراك السلطة المحلية في اتخاذ القرار وتولي مسئولية التنفيذ للخطط السياحية في إطار البرامج والقوانين واللوائح التي تعدها السلطة المحلية وبإشراف منها وسلطة اتخاذ القرار تتخذ في السلطة المحلية ومن أجل توحيد معيارية تمديد اتجاهات التنمية السياحية في البلاد.

الوضع السياحي مطمئن

الأستاذ / عبد الجبار عبدالله سعيد - مدير عام منشآت الخدمات السياحية بوزارة السياحة قال " طبعا موضوع الملتقى التشاوري السنوي لقيادات العمل السياحي هذا العام حدد إطار تعزيز السلطة المحلية في تطوير السياحة، وطبعا الوضع السياحي الراهن هو إننا نحاول طرح الملتقى وأعضاء الملتقى من قيادات العمل السياحي في المحافظات من القطاعات الحكومية أو القطاع الخاص بالصورة لأهم المستجدات التي طرأت خلال عام 2007م، الذي ترتبط بالتوجيهات التي بدأتها الوزارة فيما يتعلق بقضية استكمال البناء المؤسسي واستكماله قضية التشريعات السياحية، وكيفية التعامل معها وتطبيقها قضية الإحصائيات السياحية وقضية الأنظمة المعلوماتية وقضية التوجيهات والخطط المستقبلية للوزارة التي تمثل أساس الانطلاق لعملية تطوير السياحة وسيعرض خلال هذا الملتقى نتائج مسح المنشآت السياحية، وكذلك توصيات الندوات التي أقامتها الوزارة ذات العلاقة بالسياحة كما عرض ضمن أوراق العمل تقرير الوضع السياحي في الجمهورية لعام 2007م ،وقد تناول التقرير الجهود التي قامت بها الوزارة على صعيد تلافي وتجنب الأضرار التي نجمت عن الحادث الإرهابي الأخير الذي اثر في السياحة والتوجيهات الترويجية الخارجية لعمل الوزارة ومجلس الترويج السياحي، ويمكن القول إن الوضع السياحي الراهن أنه رغم الأحداث التي حدثت داخليا الا إن السياحة من الناحية العددية ومن الناحية الرقمية، كما توضح المؤشرات بأن الوضع مطمئن وجيد، ويأتي هذا الوضع السياحي الراهن المطمئن نتيجة للتوجيهات والاهتمامات المتزايدة والمتدرجة من جانب الحكومة بهذا القطاع الواعد الحيوي الذي سيلعب دورا اقتصاديا مستقبليا إذا ما تم إعطاؤه الإمكانيات اللازمة للنهوض والتقدم إلى الإمام بشكل مدروس، وبشكل مخطط ، أما ما يتعلق بدور السلطة المحلية فطبعا كما تلاحظون هو موضح من خلال أوراق العمل التي أعدت من قبل العديد من مدراء عموم مكاتب السياحة في المحافظات تتناول ما هي العلاقة وما هو الوضع القائم لمكاتب السياحة في إطار المحافظات؟ وما هي الصعوبات؟ وما هي الحلول والمعالجات المستقبلية؟

وطبعا نحن في هذا المضمار والرسالة الرئيسية التي يمكن أن نقول إنه توجد شراكة حقيقية من جانب السلطة المحلية ونقصد بهذا.. الجانب التنفيذي، الجهات ذات العلاقة بالسياحة وبمكاتب السياحة، وكذلك المجالس المحلية كسلطة شعبية تمثل الجانب الشعبي في كيفية استغلال مواقع السياحة، ومصادر السياحة ومقومات السياحة وتأهيلها والحفاظ عليها لإيجاد مصادر تمويل نمو في المحليات ليستفيد بذلك السكان، وتستفيد من ذلك المحليات بالتنمية لهذه المناطق بمعنى أن السياحة هي في المحليات والاستفادة ينبغي أن تكون في المحليات، إذ أنّ الدور المطلوب من المحليات إن يكونوا شركاء حقيقيين ولهم فعالية في عملية تطوير السياحة، كشركاء من خلال أن تدرج السياحة ضمن التوجيهات وضمن حل هذه التمويلات وضمن الإعدادات الفنية والبشرية بحيث أنه هذه تحل المشكلات الذي تتعرض لها السياحة ومكاتبها ذات العلاقة سواء كانت بالأشغال أو بالأمن أو الإعلام أو بالثقافة أو بالإرشاد.

بالنسبة الأساسية بشكل عام لابد من أن يكون لهم دور، وينبغي أن تكون لهم شراكة وطنية لهذا المشروع الوطني بحيث تحقق نتائج وفوائد تعكس نفسها على المواطن بشكل عائدات نقدية للبلد وبشكل تشغيل عمالة وبشكل استثمارات لتنمية المناطق.

مستقبل السياحة

الأستاذة / فاطمة الحريبي - مدير عام مكتب السياحة بأمانة العاصمة قالت: "الوضع السياحي في اليمن بدأ يتحسن بعد الحادث الإرهابي الذي حدث في مأرب فهناك تحسن ملحوظ كما نلمسه في الاستثمار السياحي حيث أن العديد من الفنادق الجديدة فتحت في عام 2007م والعديد من الوكالات السياحية والعديد من المطاعم، واعتقد أن مستقبل السياحة في اليمن يبشر بمستقبل واعد وزاهر ويحتاج إلى عناية أكبر من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وإذا تكاتفت الجهود سيكون هناك مستقبل أفضل للسياحة في اليمن وكما قال لي أحد الصحفيين البريطانيين (الوضع السياحي في اليمن في الوقت الحاضر يعتبر وضعاً وليداً، يعني مازال صغيرا في طور النمو فيحتاج إلى عناية وإلى تغذية حتى يكبر هذا القطاع) فأتمنى من الجميع أن يخلصوا النية للقطاع السياحي في اليمن.

وأما نحن في أمانه العاصمة طبعاً فتوجد لدينا العديد من الأماكن السياحية والأثرية وأهم شيء عندنا مدينة صنعاء القديمة وهي تعتبر مدينة تاريخية عالمية يقصدها السياح من كل جانب ونأمل من المجلس المحلي في مدينة صنعاء القديمة أن يتعاون معنا كمكتب سياحة فهناك بعض المتطلبات التي نحتاجها كقطاع سياحي مثلاً في بعض المواقع السياحية نود أن نعملها كمراكز توزيع المعلومات السياحية كتوزيع الخرائط السياحية والدليل السياحي، ومازال المجلس المحلي في مدينة صنعاء القديمة رغم أن هناك توجيهات من الأمانة بتسليمنا بعض هذه المواقع وحتى اليوم مازالوا في أخذ ورد معنا وادعوهم من هنا إلى أن يساعدوننا، فالعمل وطني ويهم الجميع.

شريكة وفاعلة

الدكتور / أمين احمد جزيلان مدير عام مكتب السياحة بمحافظة إب تحدث قائلاً: " بداية اشكر صحيفة 14 أكتوبر على اهتمامها في تغطية مجمل الفعاليات للسياحية سواء في محافظة إب أو في بقية المحافظات والحقيقة أن هذا الملتقى قد كرس لمناقشة قضية ملحة ونعتبرها نحن كسياحة من أهم القضايا التي ينبغي أن يعزز دور السلطة المحلية على اعتبار أنها أصبحت اليوم شريكة وفاعلة بل وصاحبة القرار المحلي فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ ،وكذلك تطوير العمل السياحي والمتمثل من خلال المهرجانات السياحية، وكذلك جذب وتشجيع الاستثمار السياحي لذلك، فإن أهمية هذا الملتقى يتجسد أولاً في تحقيق الأهداف المرجوة من السلطة المحلية في تطوير جودة الخدمات السياحية، وهذا الملتقى باختصار شديد اعتقد أنه سيخرج بالعديد من التوصيات والقرارات التي ستخدم تطوير الوضع السياحي وتعزيز الشراكة ليس فقط بين وزارة السياحة والسلطة المحلية فقط بل والقطاع السياحي ولذلك فنحن نطمح أن ينجح هذا اللقاء وتتحول توصياته إلى قرارات تنفذها في كافة المحافظات.

الهم المشترك

الأستاذ / صادق محسن صلاح مدير عام مكتب السياحة بمحافظة تعز تحدث قائلاً: "في البداية نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لصحيفة ١٤ أكتوبر لمتابعتها للفعاليات السياحية خصوصاً أن السياحة تعتبر هما مشتركا للجميع سواء الإعلاميين أو العاملين في القطاع السياحي ومن خلالها نقدم كل الشكر والتقدير لدولة رئيس الوزراء لحضوره افتتاح هذا الملتقى وأقدم شكري وتقديري لمعالي وزير السياحة على حسن الإعداد لهذا اللقاء الذي يعتبر تجمعاً مهماً لقادة العمل السياحي في جميع المحافظات ومن خلال هذا اللقاء تتلاحق الأفكار وسنعمل على الخروج برؤى محددة وأساسية للخطط المستقبلية للسياحة فلا يمكن أن نقوم بخطة لعمل سياحي معين الا من خلال تحديد المشكلات ، وبالتالي وضع الحلول المثلى لمثل هذا العمل وأنا اعتقد أن اللقاء بحد ذاته يعكس تظاهرة لتلاحم الأفكار والخروج برؤى موحدة ومستقبل اليمن هو مستقبل سياحي واعد إن شاء الله وندعو الإخوة في المجالس المحلية إلى التعاون مع توجيهات هذا اللقاء ونعتبر أن العمل بالدرجة الأولى سيركز على فروع المكاتب في المحافظات والذين يعملون في إطار السلطة المحلية وكذا من خلال تنفيذ خطة وزارة السياحة بالتنسيق مع خطط المجالس المحلية للخروج بتحقيق أهداف ملموسة على الواقع إن شاء الله فمستقبل اليمن ومقوماتها السياحية هائلة والمطلوب هو تكاتف جميع الجهات سواء العاملين في القطاع السياحي أو في الجانب الإعلامي أو في جانب السلطات المحلية وفي شتى المجالات ذات العلاقة ، فالهدف هو أن نسعى أيضا لتشجيع الاستثمار في المجالات ذات العلاقة ،فالهدف هو أن نسعى لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للعمل الواعد إن شاء الله.

بحث الدور الهولندي لمساعدة اليمن في الانضمام الى المنظمة

وزير الصناعة: اليمن قطعت ثلاث مراحل مهمة في تطبيق اتفاقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

صنعاء /سبأ:

قال وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل ان اليمن قطعت ثلاثه مراحل مهمة في تطبيق الاتفاقات المتعلقة بالانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. مؤكدا ان اليمن تستهدف بحلول العام ٢٠١٠م الانتهاء من التطبيق الكامل للاتفاقية.

وأشار الوزير المتوكل لدى حضوره أمس اختتام الدورة التدريبية الخاصة باعمال وتطبيقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى ان الانضمام للمنطقة مسار مهم في عملية التكامل الاقتصادي والاندماج في الاقتصاديات العالمية .. منوها بان العالم اليوم يسير في اقتصاد جديد يزيل الحدود ويتجاوزها ويؤكد على اهمية التنافس والكفاءة في الانتاج.

ولفت وزير الصناعة والتجارة الى الدور الذي ينبغي ان تضطلع به جامعة الدول العربية في التعريف والتوعية بالتكامل الاقتصادي العربي واهميته ..وقال" سعينا مع جامعة الدول العربية الى انشاء وحدة في الوزارة تختص بمتابعة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى".

واعتبر الوزير المتوكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة.

وتلقى ٤٠ مشاركا من الجهات الاقتصادية ذات العلاقة وممثلون عن القطاع الخاص في الدورة التي نظمتها وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية على مدى اربعة ايام محاضرات عن مفهوم السياسة التجارية واهداف اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، اضافة الى اهمية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاطار التفاوضي للمنطقة ومبادئ النفاذ الى اسواق الدول الاعضاء وبرنامج عمل المنطقة والانجازات والتحديات.

وحاضر في الدورة رئيس قسم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالامانة العامة لجامعة الدول العربية الدكتور محمد النسور ومدير وحدة المعلومات بالمنظمة العربية للتنمية الادارية مصطفى فتحي.

حضر اختتام الدورة مدير عام التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة فضل مقبل منصور ومدير عام العلاقات الدولية بالوزارة محمد عبد العزيز.

من جانب اخر ناقش وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أمس مع السفير الهولندي بصنعاء هاري بيوكيما الدور الهولندي في مساعدة اليمن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وبحث اللقاء المساعدات الفنية المقدمة لليمن ضمن برنامج الاطار المتكامل للتجارة، لدعم مساعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية باعتبار هولندا منسق المانحين في هذا المجال.

واطلع الوزير المتوكل السفير الهولندي على الخطوات التي قطعتها اليمن في الانضمام للمنظمة في ضوء الاجتماع الرابع لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في العاصمة السويسرية جنيف مطلع نوفمبر الماضي.. منوها بالاجراءات والخطوات التي اتخذتها الحكومة اليمنية لمواكبة متطلبات الانضمام، والتزامها باستكمال كافة المتطلبات.

واعرب الوزير المتوكل عن تطلعه الى زيادة الدعم الهولندي لدعم مساعي اليمن في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .. مشيدا بهذا الصدد بالتعاون الذي تبديه الحكومة الهولندية في دعم مساعي اليمن للانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي.

من جانبه أشاد السفير الهولندي بالخطط التي وضعتها اليمن لاستيعاب المساعدات المقدمة ضمن برنامج الاطار المتكامل للتجارة..مشيرا الى حرص الحكومة الهولندية على دعم مساعي اليمن للانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

حضر اللقاء رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة الدكتور حمود النجار.

وزير التعليم الفني يلتقي رئيس الجمعية اللبنانية للتنمية المهنية

الحجري مع رئيس اللجنة اللبنانية للتنمية المهنية

صنعاء /سبأ:

بحث وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري أمس مع رئيس الجمعية اللبنانية للتنمية المهنية ايوب يوسف سبل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال التعليم الفني والمهني.

كما جرى في اللقاء استعراض مقترح رئيس الجمعية اللبنانية للتنمية المهنية المتعلق بإنشاء عدد من المعاهد المهنية العائمة وكذا المعاهد المهنية الجوالة المتخصصة بالتدريب المهني وإعداد الكوادر الإدارية على امتداد الشواطئ والمناطق الدخلية في اليمن.

حضر اللقاء نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني المهندس عبد الوهاب العاقل ووكيل قطاع التخطيط والمشاريع محمد بن ربيعة ، ورئيس المجلس التنفيذي لكليات المجتمع الدكتور عبد الرحمن جامل .

في اجتماعها برئاسة محافظ البنك المركزي اليمني

لجنة مكافحة غسل الأموال تقر ملاحظات اليمن على مسودة تقرير التقييم المشترك

إجتماع لجنة مكافحة غسيل الاموال

صنعاء /سبأ:

أقرت اللجنة الإشرافية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اجتماعها أمس برئاسة محافظ البنك المركزي اليمني رئيس اللجنة احمد عبد الرحمن السماوي ملاحظات اليمن على مسودة تقرير التقييم المشترك لمجموعة العمل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،الذي سيناقش في العاصمة الإماراتية أبوظبي في ابريل القادم.

وتضمنت الملاحظات إيضاحات عن بعض النقاط التي وردت في التقرير وفيها معلومات وارقام غير دقيقة، وعلى ضوء الردود التي تسلمتها اللجنة من الجهات ذات العلاقة.

وفي الاجتماع استعرض المحافظ السماوي الجهود التي بذلتها اليمن في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، والاشادات التي تلقتها من صندوق النقد الدولي والخارجية الامريكية والمنظمات الدولية.. مشيرا الى ان تقرير التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط عن اليمن في مجمله يعكس الواقع فيما عدا بعض المعلومات والارقام غير الدقيقة التي تضمنها والتي سيتم توضيحها في الملاحظات.

وأكد محافظ البنك المركزي اليمني ان مشروع القانون الذي احاله مجلس الوزراء مطلع الشهر الماضي الى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره، يهدف إلى حماية المجتمع من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستكمال النقص في القانون النافذ رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسل الأموال في اليمن والذي يخلو من النصوص التي تتعلق بالقواعد المنظمة لأحكام الإفصاح وتعميم قوائم مجلس الأمن وتمويل الإرهاب وتتبع الأموال المحصلة من هذا النوع من الجرائم.. منوها بان مشروع القانون راعى إيجاد تشريع موحد لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يستوعب المعايير الدولية بهذا الجانب ويستند على القانون النافذ حاليا والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ولجنة مكافحة غسيل الأموال والمطبقة حاليا في البنوك وشركات الصرافة وكذا التشريعات العربية المماثلة في بعض البلدان العربية والقانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة غسيل الأموال والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادر عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العربيين، وغيرها من القوانين الأممية ذات الصلة.

وناقشت اللجنة الآليات المستقبلية لعملها، بما في ذلك تعريف الجهات ذات العلاقة باوجه القصور فيها، وبما يضمن تكامل الجهود وتعزيزها في هذا الاتجاه..مؤكدة ان اليمن خالية من اية عمليات لغسيل الاموال وتمويل الارهاب.

في اختتام أعمال الدورة التدريبية حول تقنيات تحليل صورة المرأة في الوسائل الإعلامية اليمنية

اللجنة الوطنية للمرأة تجدد ترحيبها بمبادرة الرئيس

صنعاء/متابعات:

جددت اللجنة الوطنية للمرأة ترحيبها وتأييدها لمبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتعلقة بتطوير وإصلاح النظام السياسي في اليمن وعبرت اللجنة على لسان رشيده الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في كلمة لها في ختام فعاليات الدورة التدريبية حول تقنيات تحليل صورة المرأة في الوسائل الإعلامية اليمنية عن استيائها من محاولة بعض الجهات التي لم تسمها التحفظ على بند منح المرأة ١٥٪ في الهيئات المعينة والمنتخبة.

ونقل موقع صحيفة"٢٦سبتمبرنت" الاليكتروني عن رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة قولها:إن اللجنة الوطنية للمرأة تمثل المرجعية الأساسية للمرأة اليمنية التي من خلالها يمكن أن تتحقق للمرأة اليمنية كافة متطلباتها واحتياجاتها وان اللجنة تسعى إلى توفير احتياجات المرأة اليمنية من منطلقات الواقع المتوازن والمتوافق مع معطيات الشريعة الإسلامية لإدراكنا إن حقوق المرأة لا يجب أن تتعدى محددات التشريعات الإسلامية والخروج عن التوافق الإسلامي والاجتماعي، لافته في كلمتها إلى أن الأرضية ممهدة للمرأة للانطلاق بعد أن أصبح المجتمع اليمني يتقبل المرأة اليمنية كشريك حقيقي في التنمية الشاملة وبعد أن أنصفتها مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأخيرة.

ودعت رشيدة الهمداني في كلمتها كافة أحزاب المعارضة إلى العودة إلى جادة الصواب واحتضان مبادرة رئيس الجمهورية باعتبارها قد أنصفت المرأة بمنحها ١٥٪ في كافة الهيئات المعنية والمنتخبة وان يدعمون تنفيذ البند الخاص بامرأة في المبادرة.

من جهته قال نشوان محمد السميري خبير في الإعلام والاتصال والمدرب الذي تولى تدريب المشاركين في الدورة أن المشاركين قد تلقوا أكثر من ٦ محاضرات حول تقنيات تحليل صورة المرأة اليمنية في الوسائل الإعلامية وقد شمل برنامج الدورة على ٥٠٪ منه في المجال التطبيقي تدربوا خلالها على أساليب تحليل صورة المرأة ومضمون ما تنشره الوسائل الإعلامية عن المرأة والساحة التي تتيحها الوسائل الإعلامية لقضايا وتنمية المرأة اليمنية.

وفي ختام أعمال الدورة التدريبية التي نضمتها اللجنة الوطنية للمرأة على مدى ثلاثة أيام شارك فيها أكثر من ١٢ صحفياً وإعلامياً من الإذاعة والتلفزيون ووكالة سبأ وصحيفة ٢٦سبتمبر قامت رشيده الهمداني بتوزيع الشهادات للمشاركين من الصحافيين والصحافيات العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية الحكومية المرئية والمسموعة والمقروءة.